

## الديمقراطية التوافقية في السودان

أحمد الشاهي (\*)

باحث في جامعة سان أنتوني، أوكسفورد - بريطانيا.

يتوهم غالبية المتعلمين السودانيين أن تجربة الديمقراطية قد فشلت في شق طريقها في بلادهم. وفي هذا السياق، لا بد من طرح السؤال التالي: ما الذي يجعل من الديمقراطية أمراً صعب التطبيق: أهو خطأ الديمقراطية أم هو انتهازية الطبقة المتعلمة والجيش أم طبيعة المجتمع بحد ذاته؟ الجواب الجاهز المأمول، الذي يأتي الفريقان المذكوران آنفاً دائماً على ذكره هو التالي: لا تتماشى الديمقراطية ذات الطابع الغربي مع قيم العرب والمسلمين وبالتالي لا تتلاءم مع خلفيتهم السياسية والثقافية، فمن وجهة نظرهم، يحتاج النظام التمثيلي إلى أن ينشأ من خلفيتهم الدينية والثقافية الخاصة. ولطالما اختار هذان الفريقان اللذان توليا الحكومات المتعاقبة تجاهل الحق الأساسي في حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان. وهكذا ولتقييم التجارب الديمقراطية وغير الديمقراطية في السودان، من المهم البحث في التركيبتين السياسية والاجتماعية لهذا البلد.

لطالما وصف السودان بأنه صورة مصغرة لأفريقيا، ذلك أنه بلد متنوع ومتعدد. ولدى بعض البلدان الأخرى في العالم نقاط تشابه مع السودان، غير أن لهذا الأخير المقدار الأكبر من التعددية والتنوع، الأمر الذي يجعل منه بلداً جديداً متميزاً. ويفيد الإحصاء الوحيد الموثوق به الذي أجري عام ١٩٥٥/١٩٥٦ بوجود ما يفوق الـ ٥٠٠ قبيلة والـ ٥٠ لغة. كما يتجلى هذا التنوع في تعدد الانتماءات العرقية والممارسات الثقافية والأحوال البيئية والموارد الاقتصادية والمعتقدات والممارسات الدينية. وترى الطبقة المثقفة بشكل خاطئ هذه الفسيفساء «الموزاييك» الثقافية أنها عقبة أمام التوصل إلى الديمقراطية والاستقرار السياسي. وعوضاً عن رؤية التعددية والتنوع أنهما ميزتان يتعين تغذيتهما، ينظر إليهما من منظور سلبي، ذلك أن التوصل إلى إجماع وتراض في ظل التعددية يتطلب مقداراً كبيراً من الوقت والصبر والتحمل.

(\*) من مؤلفاته: *Themes from Northern Sudan* (1986)، كما شارك في تأليف وتحرير عدة كتب منها: *Shakhdoms of Eastern Arabia* (2001)، and *Middle East and North African Immigrants in Europe* (2005).

وفي بلدٍ مشابه للسودان، تعد الديمقراطية أمراً جوهرياً لتعزيز المساواة، واحترام حقوق الإنسان، والحوار السياسي، وقبول التعددية وشرعية الدولة. ما من نموذج ديمقراطي «مثالي» لمحاكاته، ذلك أنّ الديمقراطية عملية ديناميكية مستمرة. في دولة ديمقراطية، اختارت بعض المجموعات عدم دعم سياسات أو قرارات معينة، غير أنه لا يمكن تجاهل هذه المجموعات، أو تهميشها، أو اضطهادها من أجل معتقداتها، وإلا سادت العزلة وانعدم التسامح، ونشبت الخلافات مع الدولة، وأدت أخيراً إلى التمرد والحرب الأهلية والمجازر وعدم الاستقرار المستمر. ويمكن أن نجد تيارات مماثلة في التاريخ الحديث لدى بعض الدول الأفريقية وأماكن أخرى.

من المهم النظر سريعاً إلى التجارب الديمقراطية في السودان وتفسير أسباب سقوطها. لقد أجرت دراسات سودانية وغير سودانية<sup>(١)</sup> بحثاً ووثائق حول التقلبات في التاريخ السياسي

---

(١) هناك العديد من الدراسات حول السياسات في السودان والصراع بين الشمال والجنوب. وتختلف في ما بينها من حيث التشديد على الموضوع والمضمون وعمق التحليل. ومن بين الأعمال الأكثر شعبية والمثيرة للاهتمام، انظر: Muddathir Abdel-Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956*, Oxford Studies in African Affairs (Oxford: Clarendon Press, 1969); A. H. Abdel Salam and Alex de Waal, eds., *The Phoenix State: Civil Society and the Future of Sudan* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2001); E. A. Abdel Salam and S. H. Hurreiz, eds., *Conflict and National Integration in Sudan* (Khartoum: Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, 1989); Lam Akol, *SPLM/SPLA: Inside an African Revolution* (Khartoum: Khartoum University Press, 2001); Abel Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured*, Sudan Studies Series; no. 13 (Exeter: Ithaca Press, 1990); G. Norman Anderson, *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy* (Gainesville: University Press of Florida, 1999); Arop Madut-Arop, *Sudan's Painful Road to Peace* ([n. p.]: Book Surge, LLC, 2006); Peter K. Bechtold, *Politics in the Sudan: Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation*, Praeger Special Studies in International Politics and Government (New York: Praeger, 1976); Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (London: Collings, 1974), and *The Southern Sudan: From Conflict to Peace* (London: C. Hurst, 1975); Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995); Abdelwahab El-Affendi, *Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan*, Grey Seal Islamic Studies (London: Grey Seal, 1991); John Garang, *The Call for Democracy in Sudan*, edited and introduced by Mansour Khalid, 2<sup>nd</sup> ed., rev. and enl. (London; New York: Kegan Paul International, 1992); Mohammed Beshir Hamid, *The Politics of National Reconciliation in the Sudan: The Numayri Regime and the National Front Opposition*, Occasional Papers Series (Washington, DC: Centre for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1984); P. M. Holt and M.W. Daly, *A History of the Sudan: From the Coming of Islam to the Present Day*, 5<sup>th</sup> ed. (Harlow, England; New York: Longman, 2000); Douglas H. Johnson, *The Root Causes of Sudan's Civil Wars* (Oxford: James Currey, 2001); Mansour Khalid, *The Government They Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political Evolution* (London: Kegan Paul International, 2003); Peter N. Kok, *Governance and Conflict in the Sudan, 1985-1995: Analysis, Evaluation and Documentation*, Mitteilungen; 53 (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1996); Ann Mosely Lesch, *The Sudan: Contested National Identities*, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press; Oxford: James Currey, 1998); Mohamed Ahmed Mahgoub, *Democracy on Trial: Reflections on Arab and African Politics* ([London]: Deutsch, [1974]); = Bona Malwal, *People and Power in Sudan: The Struggle for National Stability* (London: Ithaca Press,

السوداني بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية، وسأعود إلى هذا التاريخ فقط عندما تظهر الحاجة لتصوير بعض مواضيع هذه الورقة. في النصف الأول من القرن العشرين، ظهرت التجمعات الدينية والسياسية التالية **كمفاتيح أساسية** في هذا التاريخ:

**أولاً، المهديون** (أتباع الزعيم الديني الذي ظهر في القرن التاسع عشر، محمد أحمد المهدي الذي نجح في العام ١٨٨٥ بإنهاء الحكم المصري - التركي) الذين شكلوا حزب الأمة الديني؛ **ثانياً، الختميون** (أتباع النظام الختمي الديني الذي دخل السودان بداية القرن التاسع عشر) الذين شكلوا الحزب الديمقراطي الشعبي الذي وحد قواه؛ **ثالثاً** الحزب الاتحادي الوطني؛ **رابعاً، الحزب الشيوعي؛ خامساً، الفريق الإسلامي: الجبهة الإسلامية الوطنية؛ سادساً، الحزب الجمهوري وأخيراً** عدد من الأحزاب الجنوبية السودانية وعلى رأسها الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني.

**يعتبر السودان صورة مصغرة لأفريقيا، كونه بلداً متنوعاً ومتعددًا، وهذا ما يجعل منه بلداً متميزاً جداً.**

وباستثناء الحزب الشيوعي، والحزب الجمهوري، والجبهة الإسلامية الوطنية، وهي أحزاب تنتشر قاعدتها في المدينة، ارتكزت قوة

الأحزاب الأخرى على دعم المجتمع الريفي. واستمر حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي بشكل خاص بالتنعم بولاء أتباعهم الذي يعود إلى القرن التاسع عشر. وأدت الأحزاب المذكورة سابقاً أدوارها بدرجات تأثير مختلفة قبل الاستقلال في العام ١٩٥٦ وبعده. غير أن الأحزاب الديمقراطية الوحيدة الفعالة كانت: حزب الأمة، وحزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب الجنوبية.

أسست السيادة المشتركة الإنكليزية - المصرية (١٨٩٨ - ١٩٥٦) جمعية تشريعية صغيرة لعبت دور البرلمان في البلاد كخطوة أولى نحو الاستقلال. غير أن التجربة الأولى في الديمقراطية ظهرت في العام ١٩٥٦، حين أجريت الانتخابات الوطنية وانتخبت حكومة مدنية لحكم البلاد، وبقيت في السلطة لغاية العام ١٩٥٨ فقط. وواجهت حكومة السودان آنذاك

= (1981); Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Albany, NY: State University of New York Press, 1987); Peter Adwok Nyaba, *Politics of Liberation in South Sudan: An Insider's View* (Kampala, Uganda: Fountain Publishers, 1997); Donald Patterson, *Inside Sudan: Political Islam, Conflict, and Catastrophe* (Boulder, CO: Westview Press, 1999); Deng D. Akol Ruay, *The Politics of Two Sudans: The South and the North, 1821-1969* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1994); Abdel Salam Sidahmed, *Politics and Islam in Contemporary Sudan* (New York: St. Martin's Press, 1996); Abdel Salam Sidahmed and Alsir Sidahmed, *Sudan* (New York: Routledge, 2004); John Obert Voll and Sarah Potts Voll, *The Sudan: Unity and Diversity in a Multicultural State, Profiles. Nations of the Contemporary Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1985); Gabriel Warburg, *Islam, Sectarianism, and Politics in Sudan since the Mahdiyya* (London: C. Hurst, 2003), and Peter Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State* (Boulder, CO: L. Rienner Publishers; London: L. Crook Academic Pub., 1990).

مسألتين بارزتين: أولاً، بداية التمرد في الجنوب ضد السيطرة الشمالية، وثانياً عدم قدرة هذه الحكومة على محاكاة توقعات شعبها بتحقيق النمو والتغيير في وقت قصير، ثم تحليل المشاجرات بين الأحزاب السياسية كإشارة ضعف، وبالتالي كفشل للديمقراطية. وهكذا، تولى ضباط الجيش السلطة في العام ١٩٥٨ بذريعة أنهم سينقذون البلد سياسياً واقتصادياً. وتعاون بعض أعضاء الطبقة المثقفة الذين رأوا فرصتهم في إحداث تأثير والاستفادة من الوضع، في ظل النظام العسكري. وكما تجري العادة في الديكتاتوريات العسكرية، منع النظام العسكري، الذي بقي في السلطة من العام ١٩٥٨ ولغاية العام ١٩٦٤، الأحزاب السياسية جميعها من العمل وأدخل الرقابة وعلق حقوق الإنسان.

لم يكن النظام الفاشستي الجديد في السودان استثناءً: كان تولى الجيش النظام باسم الوطنية والاشتراكية الشيوعية المناهضة للاستعمار أمراً رائجاً في تلك الفترة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية. كان يسود الاعتقاد في تلك الفترة أن أصحاب السلطة التقليديين في هذه البلدان قد تغذوا من قوى الاستعمار المختلفة، وبالتالي كانوا متحفظين في وجهة نظرهم وسياساتهم. تجاهل النظام العسكري الأول في السودان الديمقراطية واحترام حقوق التعددية ونجح في سنوات حكمه الست في تطبيق مشاريع التنمية إلا أن سجله المضاد للديمقراطية بقي عائقاً أمام الإنجازات الاقتصادية. وسقط هذا النظام في العام ١٩٦٤ حين اندلعت انتفاضة شعبية أجبرت الجيش على تسليم الحكم إلى حكومة مدنية انتقالية. كان قمع التعددية السياسية، واستمرار الحرب في الجنوب وتصاعدها من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى سقوط الديكتاتورية العسكرية.

تميز النظام الديمقراطي الثاني (١٩٦٥ - ١٩٦٩) بالتقاتل السياسي الداخلي المعتاد والتنافس على السلطة. واستمرت الحرب الأهلية في الجنوب خلال التجربة الديمقراطية الثانية. وفي حين أمل الشعب بالتوصل إلى قرار لحل الصراع، لم يكن لدى السياسيين النية عينها. وتم تصوير هذه السنوات الأربع من الحكم الديمقراطي على أنها أوج الديمقراطية. وهكذا شكّلت التحالفات السياسية ومن ثم حُلّت، ما عكس تنوع الساحة السياسية وضرورة احتواء الجميع. أما الفريق السياسي العلني والواضح والصغير الموجود في المدينة وهو الحزب الشيوعي فقد مُنِع بذريعتين اثنتين، أولاً، كان ينظر إليه على أنه أيديولوجية سياسية كافرة وثانياً، على أنه شكل من أشكال الديكتاتورية المستترة. وأدى كل من المأزق بين الشمال والجنوب، والانشقاق بين صفوف عائلة المهدي الذي ساهم في إنشاء جناحي حزب الأمة، وقلة التطور الاقتصادي، واستمرار ازدياد نفوذ الجبهة الإسلامية الوطنية، والتحالفات المتغيرة إلى سقوط النظام. ومجدداً نسب هذا الأمر خطأً إلى فشل الديمقراطية عوضاً عن نسبه إلى عدم وجود النية بإعطاء الديمقراطية الفرصة لشق طريقها والنمو.

وللمرة الثانية، تسلّم الجيش سدة الحكم في أيار/مايو ١٩٦٩ وبقي في الحكومة لغاية العام ١٩٨٥. وهكذا، بدأت الإجراءات المناهضة للديمقراطية تظهر، كحظر الأحزاب السياسية، ومعاملة معارضي النظام بقسوة ولا سيما حزب الأمة. وباءت محاولات الجيش والأفراد إطاحة النظام بالفشل. وعلى أية حال، تمثل الإنجاز الضخم لهذا النظام والذي عُرف بـ «ثورة

مايو» بإبرام اتفاق سلام مع الجنوبيين - اتفاق أديس أبابا للسلام - ومنح الجنوب حكماً ذاتياً محلياً. وتم الترحيب بهذا الأمر باعتباره التجربة الأفريقية الأولى الناجحة في حل مسألة التعددية، وبوضع حدٍ للظلم الذي عاناه السودانيون في الجنوب منذ الاستقلال. وفي محاولة منه لتأسيس قاعدة سياسية وشرعية لحكمه، أنشأ نظام الاتحاد الاشتراكي السوداني، وصاغه على الطراز المصري، نظام الحزب الواحد، ليحل محل الأحزاب السياسية التقليدية التي كان يراها الجيش أنها سبب عدم الاستقرار والتخلف. كان نظام الحزب الواحد، في الواقع وعلى الرغم من اعتبار مؤسسيه المثقفين أنه منظمة ديمقراطية شاملة، شكلاً استبدادياً للحكم، إذ كان يخدم مصالح سياسات النظام وأفراده. وهكذا لم يسمح بالمعارضة السياسية ولم يُجز انتقاد بياناته السياسية وحكامه.

وبدأ النظام العسكري تدريجياً يخسر شعبيته وجاذبيته. وهكذا بات الاتحاد الاشتراكي السوداني مقر خدام النظام المنبوذين. ورأى أهالي المناطق الريفية هذا الاتحاد أنه منظمة سياسية مخادعة، لا تخدم سوى مصالح مؤسسيها. باشر الحاكم جعفر نميري سلسلة إجراءات متنوعة لتعزيز حكمه، إنما أدى هذا الأمر إلى زوال نظامه. أولاً، فكك الحكم الذاتي المحلي في الجنوب بإبطال مركزية إدارته، ما شكل تدخلاً في الشؤون الجنوبية، الأمر الذي تعارض واتفاق أديس أبابا في العام ١٩٧٢. ثانياً، بدأ ظهور السخط بين الجنوبيين والقوى السياسية التقليدية في الشمال يؤثر سلباً على النظام.

وفي العام ١٩٨٢ وبعد إدراكه أن النظام بدأ يفقد قوته، أدخل النميري بمبادرة خاصة منه الشريعة الإسلامية كإجراء من أجل كسب العطف والدعم من المسلمين في الشمال والبلدان الإسلامية/العربية المحافظة. ولم ترهب عمليات البتر والجلد والإعدام، التي أجريت، غالبية السكان في البلاد فحسب، وإنما أرهبت المجتمع الدولي أيضاً. ومورست هذه الأعمال الوحشية على الفقراء من مناطق محرومة في البلاد. واعتبر الجنوبيون هذا التطور إشارة للسيطرة الدينية والثقافية للعرب والمسلمين في الشمال وبمثابة تآكل إضافي لوضعهم في الدولة. وهكذا، تم تشكيل «الأنيانيا» (Anyanya) الثانية، التي عرفت لاحقاً بجيش التحرير الشعبي السوداني، منظمة سياسية وعسكرية تقاتل من أجل الحقوق الثقافية والسياسية والعرقية للسودانيين الجنوبيين. واستمر الكفاح المسلح لجيش التحرير السوداني من العام ١٩٨٣ وانتهى بتوقيع اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. لم يتمكن نظام النميري من مواجهة ضغط الفشل في سياساته المحلية والمعارضة الشعبية للنظام وبداية الحرب الأهلية الثانية في الجنوب والعزلة الدولية التي قبعبت فيها البلاد، فأدت هذه العوامل إلى استيلاء الجيش على الحكم مرة ثالثة.

تولى مجلس عسكري انتقالي مؤلف من طاقم مدني وعسكري الحكم مدة سنة (١٩٨٥ - ١٩٨٦). وخلال إقامته القصيرة في الحكم، لم تقم أية محاولة جدية لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب أو مناقشة الوضع المستقبلي لأحكام الشريعة. عوضاً عن ذلك، اختار المجلس العسكري الانتقالي توكيل مهمة معالجة هذه المشاكل إلى الحكومة التالية وسلمت السلطة إلى الحكومة الثالثة المنتخبة بشكل ديمقراطي في العام ١٩٨٦. وبقيت هذه الحكومة في السلطة من

العام ١٩٨٦ ولغاية العام ١٩٨٩. ومنذ البداية تمت محاصرتها بالتحالفات المتغيرة. وبقيت المسألتان المذكورتان آنفاً من دون حل وشكلتا السبب الرئيسي لضعف الحكومة. غير أن قادة جيش التحرير الشعبي السوداني والحزب الاتحادي الديمقراطي التقوا في العام ١٩٨٨ في أسمره في أريتريا وتوصلوا إلى إتفاق، وقضى هذا الأخير، الذي عرف بمبادرة السلام السودانية، بتجميد قوانين الشريعة إلى أن يعقد مؤتمر تأسيسي، وبوقف إطلاق نار في الجنوب، والبحث عن حل عادل للمشكلة هناك. ولاقى هذا الاتفاق ترحيباً دولياً، إلا أنه لم يلق استحساناً من قبل الحكومة بشكل أولي. وطوال عام كامل، عُلقَت مبادرة السلام السودانية، ذلك أن كلاً من حزب الأمة، والجبهة الإسلامية الوطنية، والجمعية التأسيسية، رفضه، غير أنهم عادوا وقبلوه بتردد في العام ١٩٨٩. لكن هذه الموافقة جاءت جد متأخرة على التنفيذ، ذلك أن الجيش بالتعاون مع الجبهة الإسلامية الوطنية قد تسلم سدة الحكم للمرة الرابعة في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩.

وبات النظام العسكري الجديد يعرف بثورة الإنقاذ الوطني، وبقي في الحكم منذ العام ١٩٨٩ ولا يزال في السلطة حتى يومنا هذا. وتابع هذا النظام الحرب في الجنوب بضراوة. وكالعادة، في ظل حكم الأنظمة العسكرية تم تعليق نشاط الأحزاب السياسية ونقابات العمال جميعها، فأدان المجتمع الدولي استمرار الحكومة في الحرب في الجنوب، وتطبيقها القاسي لأحكام الشريعة. وفي الخارج، واجه النظام علاقات صعبة، إن لم تكن معادية، مع الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية. وكما تم تقديم الاتحاد الاشتراكي السوداني كنظام حزب واحد، قدم النظام الحالي حزب المؤتمر الوطني كمنظمة شاملة لتحل محل الأحزاب الديمقراطية التقليدية. وليس من المفاجئ أن يكون حزب المؤتمر الوطني قد أنشئ من قبل الطبقة المثقفة التي تهدف إلى خدمة النظام والاستفادة منه. وعرف حزب المؤتمر الوطني بأنه حزب الحكام، ومنظمة تهدف إلى جعل أي حكم عسكري شرعياً بإعطاء الانطباع بأن النظام ديمقراطي. وهنا يظهر سؤال ملح لا بدّ من طرحه: إذا كان النظام يدعي أنه ديمقراطي، فلم لم يقدم حكامه استقالتهم حين تولوا السلطة بالقوة ولم يعلنوا انتخابات وطنية ويسمحوا للأحزاب السياسية المعارضة المشاركة فيها؟

قد ينجح حزب المؤتمر الوطني في الانتخابات الوطنية ويبرهن الشعار الذي رفعه في بداية حكمه وهو أنه جاء إلى السلطة من أجل «إنقاذ» الأمة. إلا أن حزب المؤتمر الوطني لا يريد الحصول على منافسة أو خسارة السلطة.

منذ العام ١٩٨٣، نجح عدد من المساعي الدولية والإقليمية بحل مشكلة الجنوب وإنهاء الحرب الأهلية هناك. تصاعدت المواجهة العسكرية بين النظام الحالي وجيش التحرير الشعبي السوداني. وبات معروفاً أن ليس باستطاعة الحكومة السودانية أو جيش التحرير الشعبي السوداني هزيمة الآخر، وبالتالي قد يعزز التوصل إلى تسوية في الجنوب استمرار النظام. وهكذا باشرت الحكومة السودانية حواراً مع المعارضة السياسية التي باتت تعرف مجتمعة بالتحالف الديمقراطي الوطني، ونجح هذا التحالف بالتصالح مع حزب الأمة وجيش التحرير الشعبي السوداني. وما دامت الحكومة السودانية معنية، أصبح هذا الأخير أكثر أهمية من

**السابق** وأدت النقاشات بشأن التنمية (IGAD) وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج إلى عدد من الاجتماعات عقدت في كينيا لإنهاء الحرب الأهلية. وبلغت هذه الاجتماعات ذروتها أخيراً بتوقيع عدد من البروتوكولات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مهدت الطريق لتشكيل حكومة جنوب السودان وإنشاء برلمان وجيش وخدمة مدنية وتعيين أول جنوبي في منصب نائب الرئيس الأول.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن أعضاء البرلمان على المستوى الوطني والإقليمي تم تعيينهم عوضاً عن انتخابهم، الأمر الذي يتعارض والمبدأ الديمقراطي للتمثيل. وبالتوافق مع بنود اتفاق السلام الشامل، تقاسم كل من جيش التحرير الشعبي السوداني وحزب المؤتمر الوطني ٤٠ في المئة من السلطة بالرغم من حقيقة أن أحداً منهما لم يتم انتخابه بشكل وطني. ورأى الموقعون على اتفاق السلام الشامل أن خلال فترة السنوات الست الانتقالية، يتعين على حزب المؤتمر الوطني وجيش التحرير الشعبي السوداني تقاسم السلطة والموارد إلى أن يتم إجراء انتخابات وطنية نهاية هذه المرحلة. ويظهر انتقاد آخر لصيغة تقاسم السلطة وهو أن الأفراد الذين احتلوا المناصب طبقاً لاتفاق السلام الشامل، تم تعيينهم سياسياً عوضاً عن تعيينهم بالاستناد إلى مؤهلاتهم.

غير أن الحكومة صرفت الاهتمام عن هذا الانتقاد بالإشارة إلى أنه ستجرى انتخابات وطنية، وأن الأحزاب السياسية المعارضة ستكون حرة للمنافسة في هذه الانتخابات. لنأمل أن تكون هذه الانتخابات حرة وعادلة. ومن أجل حماية استمرار التمسك بالحكم، تم تعديل اتفاق السلام الشامل للسماح لقادة الشمال والجنوب بالاحتفاظ بمناصبهم، الرئيس ونائب الرئيس الأول، حتى ولو خسرت أحزابهم الخاصة «حزب المؤتمر الوطني وجيش التحرير الشعبي السوداني» الانتخابات. يتعارض هذا الامتياز الذي تم التوصل إليه عن طريق اتفاق شخصي عوضاً عن صندوق الاقتراع والمبالغ في احتكار السلطة، مع أي مبدأ ديمقراطي. ويبقى أن نرى إذا كان اتفاق السلام الشامل سيطبق بالتوافق مع بروتوكولاته، وما إذا كانت الحكومة السودانية ستتدخل في شؤون الجنوب، وتضعف حكومته من أجل إعادة سيطرتها. ويشير الجنوبيون من جهتهم إلى أن ما من عودة إلى الأيام التي كانوا فيها مهمشين وكانوا يلقون معاملة غير عادلة. وخلافاً لذلك، لن يكون هنالك من وحدة مع الشمال وهكذا يبقى الحل النهائي في إنشاء دولة منفصلة.

وفي حين تم حل مسألة الحرب الأهلية في الجنوب، برز نزاع جدي آخر في دارفور. لم يصبح حجم الدمار والقتل وتهجير العديد من اللاجئين إلى التشاد مشاكل محلية فقط، وإنما اكتسب الأمر بعداً دولياً. واستمر كل من النزاعات بين القبائل، وتدخل الحكومة، وقلة التنمية في المنطقة، وغياب الديمقراطية على المستويات المحلية والقومية بإشعال فتيل الصراع وزيادة العداوة. ودارفور كالجنوب منطقة متنوعة ومعقدة، وما من حكومة باستطاعتها فرض إرادتها على الشعب عن طريق التدخل المسلح. فقط، عن طريق الحوار وقبول المساواة، واحترام التنوع وإدخال الديمقراطية الحقيقية، يمكن حل المشكلة في دارفور. يمكن لحزن الدارفوريين على المدى الطويل أن يؤدي إلى ظهور نداء يطالب بالإنفصال عوضاً عن التوحد مع باقي البلاد.

من المهم معرفة هذه المجموعات التي لا تزال تشكل عائقاً في وجه الديمقراطية. في هذا السياق، هناك مجموعتان:

**أولاً، ضباط الجيش الذي أظهروا أنفسهم على أنهم وحشيون، وفاشستيون ومنتهكون لحقوق الإنسان وفاسدون وغير ديمقراطيين. أصبحت الأنظمة العسكرية، التي تبنت إرادة سياسية فريدة ومفروضة، عصرية خلال السنوات الخمس عشرة الأخرى في العديد من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. السودان ليس استثناءً وإنما يكمن الخلاف في أن تواتر ومدة الحكم العسكري في السودان قد تخطيا ذلك الموجود في غالبية البلدان التي شهدت ديكتاتوريات عسكرية. يتعين علينا أن نتذكر أنه منذ الاستقلال في العام ١٩٥٦، عرف السودان ٤٠ عاماً من الحكم العسكري (في ظل أربع ديكتاتوريات عسكرية) و٩ سنوات من الديمقراطية. لم تؤدِ الانقلابات المتكررة بين الأنظمة العسكرية الديمقراطية والديكتاتورية إلى الحكم الصالح والتطور الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في البلدان المعنية.**

### لا تحظى الطبقة المثقفة في السودان بدعم المجتمع الريفي الذي يشكل ثلثي السكان.

**ثانياً، إنها غالبية الطبقة المثقفة في السودان التي هي غير مؤثرة، ولا تهتم سوى بنفسها، ومأكرة في ولائها، ومسؤولة في جزء ما عن سقوط الديمقراطية في السودان أو غيابها<sup>(٢)</sup>. وعلى غرار الجيش، لا تحظى الطبقة المثقفة بدعم المجتمع الريفي الذي يشكل ثلثي السكان والذي يرى نفسه مهمشاً ويتم تجاهله. ولمن السخرية أنه حين تكون الطبقة المثقفة خارج الحكم تتذمر من قلة الديمقراطية، وحين تصبح داخل الحكم تتحد مع النظام العسكري وتنكر الديمقراطية. إنه لإذلال لها حين تعامل بطريقة مخزية وجائرة، ولا سيما على يد الأنظمة العسكرية التي لا تريد خدماتها. وفي هذا الخصوص، هنالك دائماً تجدد للطبقة المثقفة التي تبدي استعدادها لخدمة السياسة المتغيرة والأسياد العسكريين. ويعد هذا الولاء المتغير ضاراً بمصلحة المجتمع وباستقراره السياسي. وبشكل خاص، إن الأكاديميين الذين خدموا وما زالوا يخدمون أنظمة مختلفة ليحسنوا صنيعاً بتكريس أنفسهم لمصلحة مواطنيهم من خلال مهاراتهم المتخصصة، عوضاً عن وضع المضمون الأخلاقي والفكري لتعليمهم خلف أنظمة لا تستحق. وتنظر الطبقة المثقفة إلى المجتمع الريفي نظرة ثابتة على أنه شبه مثقف، أو أُمي، وبالتالي غير ذكي كفاية لكي يشارك في العملية السياسية. وهذه خطأ، ذلك أن للمجتمع الريفي الحق في التعبير عن آرائه حول الدولة ومؤسساتها بغض النظر عن مستوى تعليمه. في الواقع، لا تدرك الطبقة المثقفة أو هي تفضل تجاهل بؤس ومحن المجتمع الريفي الذي يشكل غالبية**

(٢) يظهر نقدي لدور السودانيين المثقفين في الدولة، في: Ahmed Al-Shahi, «The Elite Minority: Educated Sudanese and their Role in the State», in: Moshe Ma'oz and Gabriel Sheffer, eds., *Middle Eastern Minorities and Diasporas* (Brighton; Portland, OR: Sussex Academic Press, 2002).

السكان. إضافة إلى ذلك، وهذا رأيي الخاص، أن لدى المجتمع الريفي إدراك أكثر واقعية لظروفه والمشاكل التي تعترض الدولة من الطبقة المثقفة أو «النخب».

وعلى غرار العديد من البلدان العربية/الإسلامية وبلدان نامية أخرى، هنالك هوة بين رغبات الناس وقرارات الحكام. لم تتمكن التجارب في تبني الأشكال المختلفة من الحكم، كالحكم الملكي والجمهوري والديني والعسكري والتمثيل النسبي والديمقراطية المتعددة الأحزاب، من ردم هذه الهوة. بشكل خاص، يشير كل من الطبقة المثقفة والحكام العسكريين إلى أن الديمقراطية لم ترسخ، ذلك أنها على «الطراز الغربي»، مشيرين ضمناً إلى أن الحزب السياسي الذي يستحوذ على غالبية المقاعد في البرلمان لا يتلاءم والتقاليد الثقافية والاجتماعية والسياسية للبلاد. أعتقد أن هناك مسألة أساسية في هذا السياق، يمكن للديمقراطية على الطراز الغربي أن تنجح في مجتمعات أقل تنوعاً أو تعددية. إلا أنه في المجتمعات المتعددة والمتنوعة، كالسودان، من الضروري إفساح المجال أمام هذا الموزاييك للتعبير عن نفسه من خلال نظام يحوز على موافقة الجميع بالرغم من أن الأمر ليس سهل التنفيذ، إلا أنه يبدو بالنسبة إلي حلاً واقعياً لمشكلة التمثيل السياسي. وخلافاً لذلك، ستواجه الأقليات معاملة غير منصفة، وستستغل أية فرصة للعمل بشكل فردي أو متحدة لإضعاف شرعية النظام بأية وسيلة متوافرة. وهكذا في سياق السودان، يبدو موضوع المؤتمر «الديمقراطية التوافقية» ملائماً. أما المتطلبات الأساسية لكي ينجح نظام مماثل فهي السعي وراء المساواة وموافقة الشركاء من أجل تعزيز مصلحة شعبه ككل.

ويعتبر السودان بحدوده الحالية بلداً أوجدته السيادة المصرية - الإنكليزية المشتركة. إلا أن بعض الناس داخل هذه الحدود قد وجدت مصلحتها في السعي وراء حق تقرير المصير والفيدرالية والحكم الذاتي المحلي وحتى في الانفصال عن البلد. وتكمن الأسباب أولاً في أن الناس يشعرون بأنهم مختلفون بعضهم عن بعض وأن العيش المشترك لم يؤد إلى نتائج إيجابية ويقلل من اختلافاتهم، ولم يأت بفوائد متساوية للكل. ثانياً، غياب نظام تمثيلي عادل وحكومة، تشعر الجماعات الساخطة بأنها لم تعط حقوقها الخاصة في الحكم، ولم تُخص بحصة عادلة من السلطة والموارد، وبالتالي تشعر بأنها تعامل كمواطن من الدرجة الثانية.

قد يحل الانفصال في بلد كالسودان متعدد ومتنوع الاختلافات العرقية والدينية والثقافية التي يسلط عليها الضوء بعض الانفصاليين في الأقسام الجنوبية والشرقية والغربية للبلاد. إلا أن هذا الانفصال قد يؤدي إلى نشوء دول صغيرة وينتهي الأمر بصراعات لا تعرف نهاية حول الحدود والموارد. لقد عارضت الحكومات المدنية والعسكرية المتعاقبة في السودان الانفصال الذي تطالب به المجموعات غير المسيطرة ولجأت إلى الخيار العسكري لقمع طموحات مماثلة. وفي الوقت عينه، لم تسع هذه الحكومات إلى خطوات إيجابية من شأنها لجم الميلول الانفصالية ومشاعر التبعية من قبل فرق غير مسيطرة. وهكذا، إن أراد السودان أن يحيا مع بعضه بعضاً، فما هي إذاً البدائل عن الانفصال؟

من مصلحة السودان الأخذ بعين الاعتبار السخط الذي تعبر عنه الجماعات الكبيرة أو جماعات الأقلية. ويتطلب هذا الأمر الغوص في النظام السياسي والشرعي الذي يتجانس مع

حقوق هذه الجماعات. حصل هذا الأمر في العام ١٩٧٢ حين تحقق الاستقلال الذاتي المحلي في الجنوب بالتوافق مع اتفاق أديس أبابا الذي تم الترحيب به على أنه تجربة أولى في معالجة التعددية والتنوع في أفريقيا. وكان ناجحاً حين أبطل نظام نميري العسكري أولاً مركزية الجنوب وثانياً حين أدخل في العام ١٩٨٢ أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد من دون إجراء مشاورات أو استفتاء محلي.

وعزلت هذه الخطوات بشكل طبيعي السودانين الجنوبيين الذين رأوا انتهاكاً لحقوقهم في الدولة وانتهاكاً لاتفاق أديس أبابا وتحدياً لخصوصيتهم الثقافية والعرقية. وهكذا اندلعت الحرب الأهلية الثانية في العام ١٩٨٣ في الجنوب التي هدفت إلى التأثير في تمييز الجنوب وحقه بالمقاومة العسكرية من أجل التوصل، عن طريق حق تقرير المصير، إلى تشكيل دولة منفصلة أو دولة داخل السودان. أتت الحرب الأهلية التي استمرت حتى العام ٢٠٠٥ على موارد الحكومة المركزية، وأبعدت المجتمع الدولي ودمرت البنى التحتية في الجنوب، وأدت إلى مقتل وتهجير الآلاف. وأدركت الجماعة المسيطرة، العرب والمسلمون وجيش التحرير الشعبي السوداني أن ما من أحد يستطيع الفوز بالحرب، وأن الحل يكمن في تسوية يتم النقاش حولها من أجل إنهاء الحرب المدمرة. وتم هذا الأمر بإبرام اتفاق السلام الشامل في كينيا في العام ٢٠٠٥، وينص هذا الاتفاق على: تقاسم السلطة في الوسط والأطراف وتقاسم الموارد الاقتصادية وتأسيس قوة عسكرية مشتركة.

لقد سبق أن بدأت عملية تنفيذ الاتفاق، ونأمل أن لا يكون هناك من عودة إلى المواجهة العرقية والعسكرية التي طبعت العلاقات بين الجنوب والشمال منذ الاستقلال في العام ١٩٥٦. يمكن الجدل حول أن هذا الصراع بين الجماعتين المهيمنتين، الجنوبيين والشماليين، قد انتهى وأن كلا الفريقين قدم تنازلات من أجل إنهاء الحرب الأهلية. وسواء كان الجنوبيون سيقبضون داخل أراضي السودان، أو سيسعون إلى إقامة دولة منفصلة بعد تطبيق حق تقرير المصير، فسيعطي هذا الأمر حقاً أساسياً لأقلية كبيرة بالتعبير عن إرادتها السياسية. إلى الآن، توصل الجنوبيون إلى تسوية مع الشماليين. ويشكل كل من سخط شعب البيجا في الشرق والحرب الأهلية الأخيرة في دارفور في الغرب مشاكل إضافية لحكومة السودان. والشماليون بالإجمال هم من العرب والمسلمين، أما الجنوبيون فهم مسيحيون وأفارقة وأتباع ديانات مختلفة. غير أنه في حالة دارفور وبيجا، يتشاركون مع الشماليين في ديانة واحدة هي الإسلام وفي حالة بعض القبائل ذات الأصول العربية. وبالرغم من هذه الروابط، يعد الشعور بالانفصال والاختلاف أمرين أساسيين في جدول أعمالهم السياسية. هل ستسعى الحكومة إلى حل مماثل كحل الجنوب في الشرق والغرب؟

مؤخراً، أبرمت الحكومة اتفاق سلام مع فصيل من فريق المعارضة الأساسي في دارفور وهو جيش التحرير السوداني. ونتيجة لذلك، تم تعيين قائد هذا الفصيل ميني ميناوي مستشاراً خاصاً لرئيس الجمهورية. وفي حين أن المصالحة تشكل خطوة مرحباً بها، لا تهدف هذه المقاربة التدريجية إلى توحيد المجتمع المحلي مع سائر البلاد، وإنما إلى تقسيم المجتمع المحلي وخلق عداوة تجاه الحكومة والشماليين. ولا يزال هناك فصيل من جيش التحرير

الشعبي السوداني وفريق معارض آخر وحزب العدالة والمساواة يتعين إبرام اتفاق معهم.

من النادر سماع أن السودان كبلد بحدوده الحالية في طريقه إلى تفكك تدريجي، وأن الحل الوحيد القابل للحياة، لاحتواء المزيد من الصراعات، هو إما قبول مبدأ نقل السلطة، أو مبدأ الفصل الذي يطالب به الفريقان السابق الذكر. وتشير مشاكل مماثلة إلى حقيقة أن حدود الدول الأفريقية، ومن بينها السودان، كانت اصطناعية وقامت برسمها الدول الاستعمارية السابقة. ولم تأخذ القوى الاستعمارية بعين الاعتبار الخصوصيات العرقية والثقافية والألسنية والدينية للناس الذين أصبحوا مقسمين على طول الحدود الدولية. أيمن إعادة رسم هذه الحدود من أجل حل مشكلة التعددية والتنوع؟ هذه مسألة جد معقدة وصعبة على المعالجة ولا أعتقد أن الدول الأفريقية مستعدة جغرافياً لإعادة هيكلة تركيبها العرقية والثقافة والدينية وحدودها الدولية. ومهما يكن هذا الأمر براغماتياً ومثيراً للإهتمام، إلا إنه غير واقعي وغير عملي.

فما هو البديل إذا ؟

**ليس سهلاً بلوغ الحلول التي  
تطرحها الديمقراطية  
التوافقية فهي تتطلب قدراً  
كبيراً من التعاون والصبر  
والإلتزام.**

لقد أشرت سابقاً إلى أن الديمقراطية «التوافقية» هي الحل المفضل لمشكلة التعددية والتنوع في السودان. يدافع مؤيد لهذا النوع من الديمقراطية، لبيهارت (Lijphart) قائلاً: إن «الديمقراطية التوافقية تعني أن الحكم بواسطة

اتحاد نخبوي يرمي إلى تحويل ديمقراطية ذات ثقافة سياسية مجزأة الى ديمقراطية مستقرة»<sup>(٣)</sup>. وفي حين أنه في إمكان الناس المثقفين، أو النخبة تقديم إسهامات مهمة في سبيل تطور الديمقراطية، أعتقد أنه يجب على هذا الإتحاد عدم احتكار السلطة، ذلك أن مشاركتهم في الميدان السياسي في السودان لم تأت بأي نتيجة من شأنها تعزيز الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، فإن تعزيز هذا «الاتحاد» يعني تجاهل الجماهير التي تتمتع بقوة سياسية حقيقية في أحداث الانتخابات المحلية. ومن أجل مصلحة الديمقراطية «التوافقية»، يتعين على «الاتحاد» المثقف تقديم مساومات أو التوصل إلى اتفاق «ودي» من أجل حل الصراعات السياسية.

إن الناس المثقفين أو النخبة محقون في اعتقادهم أن الصراعات السياسية تشكل جذور عدم الاستقرار، غير أن دورهم في حل صراعاتهم السياسية والعرقية لم يكن دوراً إيجابياً. وعوضاً عن ذلك، لقد ساهمت في إشعال فتيل هذه النزاعات بالتعاون مع الأنظمة التي استخدمت القوة والإكراه ولم تتوصل إلى حلٍ وسط في الصراع ظناً منها أن هذا هو الحل الوحيد.

يذهب المدافعون عن الديمقراطية «التوافقية» إلى أنه من الممكن تمثيل التعددية والتنوع من خلال تحالفات أو عن طريق التمثيل النيابي النسبي وتوزيع عادل ومنصف للمناصب

(٣) Arend Lijphart, ed., *World Politics; the Writings of Theorists and Practitioners, Classical and Modern* (Boston, MA: Allyn and Bacon, [1966]).

الحكومية والموارد. وتعتبر هذه التدابير مرغوباً فيها وعملية إذا التزم بلد معين بالنصوص السابقة، ويمكن القول بإمكانية تطبيقها على التطور السياسي في السودان حيث وقع كل من الحكومة وجيش التحرير الشعبي السوداني اتفاق السلام الشامل من أجل إنهاء الصراع العرقي والثقافي بين الشماليين/العرب والمسلمين والجنوبيين/الأفارقة. غير أن التحالف الناتج والتمثيل النسبي في الحكومة والبرلمان وتقاسم الموارد بنسبة ٤٠ في المئة لكل منهما قد وافق عليه فقط الفريقان السابقان. واستبعد كثير من الجماعات السياسية و/الثقافية والعرقية إذ خصت بنسبة ٢٠ في المئة فقط من تقاسم السلطة والثروة وهذا أمر غير عادل. على سبيل المثال، يملك الحزبان السياسيان وهما حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي، في حال حصول مصالحة مع الحكومة المركزية، حصة في نسبة الـ ٢٠ في المئة في حين أن حزب المؤتمر الوطني الذي لا يتمتع بشعبية الفريقين السابقين يمتلك ٤٠ في المئة من السلطة والموارد. ويتعارض هذا الأمر والخصائص الضرورية الأخرى للديمقراطية «التوافقية» وهي النسبية و«الفيتو المتبادل». ويشير هذا إلى أنه مهما ظهر اعتراض وجدال منطقي، سيكون ذا تأثير صغير.

ما لم تكن هناك من ديمقراطية، ونسبية حقيقية، لن ينجح أي تدبير سياسي آخر في بلد متعدد ومتنوع. قد تؤدي التسويات السياسية القوية والمناسبة لحل الصراع إلى التجزئة وهو تهديد يمكن ملاحظته في السودان. ومن أجل تعزيز الإجماع في ظل التعددية والمجيء بالديمقراطية «التوافقية»، من الضروري السعي لتشكيل أحزاب سياسية ذات قاعدة واسعة تخطى الحدود العرقية والمناطقية والدينية والثقافية والجغرافية واللغوية. وفي ظل التسويات السياسية الحالية في السودان، لا يستوفي كل من حزب المؤتمر الوطني ولا جيش التحرير الشعبي السوداني هذه الشروط. بالتالي، تبقى المصالح التي تدعو إلى التقسيم مستحكمة، في الوقت الحالي، بالنظام السياسي والتنفيذي السوداني.

وليس من السهل بلوغ الحلول التي تطرحها الديمقراطية «التوافقية» وهي تتطلب قدراً كبيراً من الالتزام والتعاون والصبر. وخلافاً لذلك، ستبقى الخيارات البديلة لحل الصراعات المتعددة والمتنوعة، إما داخل الدولة، إلا أنها تدير صراعات باهظة التكاليف بشرياً ومادياً، كما أظهرت التجارب الماضية والحالية في السودان، أو تكون منفصلة عن الدولة، أو تكون تجزئة تدريجية للدولة. ويمكن للديمقراطية التوافقية وللإجماع أن يساعدوا بشكل ملحوظ في حل الصراعات بين الأقليات والأكثرية، ويعززوا سياسة تسير في طريق الفدرالية، أو الاستقلال الذاتي المناطق في السودان. غير أنه، وبالرغم من التركيبة المتنوعة والمتعددة للسودان، يستطيع هذا البلد الاستفادة من هذا الشكل من الديمقراطية □